المحور الأول: الفساد: إطار نظري

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى إشكالية التأصيل المفاهيمي لمصطح الفساد السياسي، إضافة إلى محاولة التعرف على أهم الأسباب المكرّسة للفساد السياسي في مختلف المجتمعات من أجل تشخيص الداء بطريقة علمية سليمة بما من شأنه المساعدة في تبني سياسات ناجعة لمواجهة مختلف آثاره السلبية.

أولا: إشكالية ضبط مفهوم الفساد

لطالما كان السؤال عن ماهية "الفساد" سمة من سمات النقاشات المفاهيمية والسياسية، فقد أفسحت المفاهيم الكلاسيكية للفساد ذات المعنى الأوسع المجال للتعريفات الحديثة التي تُقاس فيها إجراءات محددة بمعايير متنوعة. ومع ذلك، فإن المعنى الحديث للمصطلح لم ينجح بعد في تسوية الأمر، إذ لا يزال السؤال عن ماهية "الفساد" يعد بالمزيد من النقاشات العلمية والخلافات السياسية[1].

في هذه المرحلة، من المهم الإشارة إلى أن المفهوم الكلاسيكي للفساد يتركز على الحيوية الأخلاقية للمجتمع ككل، وبالنسبة لبعض المفكرين مثل "ثوسيديدس" Thucydides أو "مكيافيلي" Machiavelli يشير مصطلح "الفساد" بشكل أقل إلى العمل الفردي، وبشكل أكثر لتوزيع السلطة في المجتمع، والعلاقة بين القادة والأتباع ومصادر قوة الحكام. في المقابل، أصبحت التفسيرات الحديثة للفساد أضيق بينما اتسع نطاق السياسة في المجتمع المعاصر. ونتيجة لذلك، بالنسبة لمعظم المشاركين في الحياة السياسية، يشير الفساد الآن إلى أفعال أولئك الذين يشغلون مناصب عامة و (وفقًا لبعض التعريفات) أولئك الذين يسعون للتأثير عليهم.[2]

لقد اتبعت الكثير من الأدبيات المعاصرة حول الفساد تمييز الباحث "هايدنهايمر"Heidenheimer بين تعريفات الفساد التي تركز على الوظيفة العامة، وتلك المتمحورة حول المصلحة العامة، وأيضا المتمركزة حول السوق.[3] ويعتبر أفضل مثال على وجهة نظر الوظيفة العامة للفساد ما قدمه "جوزيف. ناي"J.S. Nye بقوله:

"الفساد هو السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب المكاسب المالية أو المكانة الخاصة (الشخصية، والعائلة، والعصبة الخاصة)، أو ينتهك القواعد ضد ممارسة أنواع معينة من الخصوصية فيما يتعلق

[1] - Michael Johnston, "The Search for Definitions: The Vitality of Politics and the Issue of Corruption", **International Social Science Journal**, Vol.48, Iss.149, 1996, p 321.

[2] - Ibid, p 322.

[3] - Paul Heywood, "Political Corruption: Problems and Perspectives", **Political Studies**, Vol.45, Iss.3, 1997, p 422.

بالتأثير. وهذا يشمل سلوك مثل الرشوة (استخدام المكافأة لإفساد الأحكام الصادرة عن شخص في موقع ثقة)، محاباة الأقارب (إغداق المحسوبية بسبب العلاقة النسبية بدلاً من الجدارة)، والتملك غير المشروع (التخصيص غير القانوني للموارد العامة للاستخدامات الخاصة)".[4]

وبالتالي، يستبعد ناي صراحة المصلحة العامة من تعريفه لتجنب الخلط بين الظاهرة ونتائجها. غير أن آخرين عرّفوا الفساد على وجه التحديد من حيث المصلحة العامة. حيث يجادل "كارل فريدريش"Carl Friedrich بأن الفساد يظهر عندما يكون صاحب السلطة، على سبيل المثال صاحب المنصب أو المدير العام، يكون بمكافأة نقدية أو غير قانونية بدافع القيام بإجراءات تحابي كل من يقدم مدفوعات غير مشروعة وبالتالي تضر بالمصلحة العامة.[5]

ويمكن القول بأن التعريفات التي تركز على السوق يمكنها تقديم تفسير بديل لحدوث الفساد. ففي رأي الباحث "جاكوب فان كلافرين"Jacob van Klaveren يعني الفساد المتمركز حول السوق أن صاحب المنصب سوف يستخدم سلطته أو سلطتها للحصول على دخل غير قانوني من الجمهور. وفي هذا الصدد، يشير الفساد إلى أولئك الموظفين المدنيين الذين يعاملون مكاتبهم كعمل تجاري، ويسعون إلى زيادة دخلهم إلى الحد الأقصى. وبالتالي، يصبح المكتب بعد ذلك وحدة لتعظيم الفوائد/المكاسب.[6] ومع ذلك، كما يشير "مارك فيليب"Mark Philip بأنه ليست كل حالات الدخل أو زيادة الفوائد يجب أن تكون فاسدة. ومن ثم، يجب على المرء أن يعالج بناء المصلحة العامة والمكتب العام الذي يستند إلى مبادئ خارجة عن نموذج السوق حتى يكون قادرًا على الإشارة إلى حالات تعظيم الفائدة/الدخل التي هي أيضًا فاسدة سياسيًا. علاوة على ذلك، ترتبط تعاريف الوظيفة العامة والمصلحة العامة ارتباطًا وثيقًا، حيث يُنظر إلى الوظائف العامة عمومًا على أنها منظمة من خلال المبادئ والقيم التي تتطلب من جميع موظفي الخدمة المدنية أن يسترشدوا باعتبارات المصلحة العامة.[7]

وحتى يظهر المعنى اللغوي لكلمة فساد بشكل أدق، لابد من تحديد معناها في الاصطلاح الشرعي- القرآن الكريم والسنة -، خاصة وأن الشريعة الإسلامية جاءت لتنهي عن كل عمل فاسد من أجل إقامة أمة صالحة،فقد

[4] - Mark Philip, "Defining Political Corruption", **Political Studies**, Vol.45, Iss.3, 1997, p 440.

[5] - Ibidem.

[6] - Ibid, p 444.

[7] - Ibid, p 445.

حرمت الفساد تحريما قاطعا بالكتاب والسنة والإجماع فليس هناك ما هو أكمل من البيان القرآني، لذلك عرف الفساد بأنه جميع المحرمات والنواهي والمكروهات شرعا أي التي أمر الإسلام باجتنابها. فقد ورد لفظ الفساد ومشتقاته في خمسين (50) موضعا من القرآن الكريم، وفي عدة مواضع من السنة النبوية، واختلف معناه من موضع لآخر.

فمن مدلولاته في القرآن الكريم والسنة النبوية، تلف الشيء وذهابه واختلاله وخروجه عن المألوف، كما جاء بمعنى البطلان وتغير الحال إلى خلاف الصلاح، وجاء بمعنى قطع العلاقات وتخريب الصلات بين الأرحام والمترابطين بمودة وقربى ونحوها.

ورغم جميع هذه المعاني التي تم التعرض لها للفظ الفساد، نجد أن أشملها وأعمها هو ما قابل المصلحة وناقضها وخالفها سواء كانت تلك المصلحة مادية أو معنوية، صغيرة أو كبيرة.

ثانيا: صور الفساد: للفساد ثلاثة أنواع من حيث: النطاق، والمستوى، والشكل.

1- من حيث النطاق: يمكن التمييز بين:

أ .الفساد العرضي: وفيه من أسماه بالفساد الفردي، إذ أن حجمه محدود، ممارسته تقتصر فقط على عدد قليل، أي يمارسه صغار الموظفين أو أفراد منعزلين.

ب .الفساد المؤسسي: أو النظامي،وهذا الفساد ميزة المؤسسات الحكومية السياسية و الإدارية، أو التابعة للمجتمع المدني، ومصالح الأمن، و تعد آثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول، و تعد مواجهته مكلفة للغاية.

ج .الفساد النسقي: في هذا الصنف يكون الفساد شاملا في الدولة و المجتمع معا، إذ الجميع يتعاطى الفساد، المؤسسات تخضع لأشخاص فاسدين والعكس صحيح. هذه الوضعية تجعل محاولات الإصلاح صعبة، لأن الفساد يعيد إنتاج نفسه، نظرا لأن المؤسسات الفاسدة تتعامل مع الأشخاص الفاسدين، وعادة ما تغري المؤسسات الأخرى على خرق القانون و تشكيل تحالفات بين العناصر الفاسدة.

2- من حيث المستوى: يمكن التمييز بين:

أ .فساد القيادة السياسية: أو شاغلي المناصب العامة، أصحاب السلطة و الممارسين لها، المنتخبين أو المعينين، وتحديدا أعضاء السلطة التنفيذية، و يسمى الفساد الكبير.

ب .فساد الأشخاص الذين يشغلون وكالة انتخابية:

وهم أعضاء الهيئات التمثيلية الوطنية أو المحلية، من رجال السياسة، ويسمى عادة هذا الفساد بالفساد التشريعي، يشمل أيضا سلوك المنتخبين في عمليات التصويت داخل الهيئات التمثيلية ومسألة المنافسة الانتخابية.

ج .أعضاء الأجهزة البيروقراطية الحكومية: الذين يشغلون وظائف إدارية وخاصة الموظفين على أدنى مستوى، و يعرف هذا الفساد بالفساد الصغير.

3- من حيث الشكل: نجد:

- الرشوة: تقديم شيء له قيمة (مادية أو معنوية) أو الاتفاق على جعل أو فائدة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي، وتأخذ الرشوة صفة سياسية عندما يكون الهدف من دفعها أو تلقيها خدمة أهداف و الاستفادة من منافع سياسية.

- الزبونية: منظومة علاقات اجتماعية شخصية وغير متكافئة في آن واحد، و يهيمن عليها تبادل الإعانات المفيدة لكلا الطرفين.

- المحسوبية: اختيار الأفراد للوظائف العامة (السياسة أو الإدارية) لأسباب أخرى غير الجدارة والكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصداقة، واعتبارات سياسية أخرى أو أي التزامات من نوع آخر.

- التأثير واستغلال النفوذ: استخدام الموارد السياسية التي يتمتع و يمتلكها صاحب المنصب العام للقيام بأعمال غير مشروعة وللتأثير لخدمة أغراض خاصة.

-**الاختلاس و نهب المال العام:** تحويل المال العام لخدمة مصالح شخصية،بطرق غير قانونية، ويدخل ضمنه كافة أشكال النهب.

-**التزوير**: التزوير كفساد سياسي، لما يتعلق بالتلاعب الانتخابي، تزوير العملية الانتخابية قبل، وبعد إجرائها من الضغط على المترشحين والناخبين إلى تزوير النتائج.

-**التعسف في استخدام السلطة:** استعمال السلطة بصفة غير قانونية، و تجاوز الحدود التي رسمها القانون لذلك الاستعمال، سواء ضد الأفراد أو ضد الأشياء العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول لا تعرف شكلا واحدا و مستقرا من الفساد السياسي، بل إن ظاهرة الفساد تنمو وتتطور من شكل إلى آخر، ولعل هذا ما أوضحته الدراسات التطبيقية في العديد من البلدان .إذ تبين أن الفساد عادة ما ينتقل من الفساد العرضي البسيط إلى الفساد المؤسسي، فيشمل أغلب مؤسسات الدولة، ليتحول مع الوقت إلى فساد نسقي، حيث ينتشر في كافة المستويات و تصبح الدولة كما وصفها الباحثون "بالدولة القرصنة" Kleptocratic state.

ثالثا: الاقترابات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي

1- الاقتراب القانوني: يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة، وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك، كما تهتم بالأفعال والجزاءات، والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير وضوابط وقواعد ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى ش رعية الفعل أو عدمه، كأن يحدد الإجراءات

الواجب إتباعها قانونيا في العملية الانتخابية، وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس، كما يفيد في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية وما هو أثر عدم الالتزام بتلك القواعد القانونية على استقرار المجتمع.

إذا كان الاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد حيث يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك فإنه يعتبر الفساد السياسي ما هو إلا خرق قانوني وخروج عن الأنظمة وتعليمات المنصب العام، لذلك يركزون على ضرورة تأسيس دولة القانون تكون فيها حقوق الأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة أخرى، وبذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع.

2- الاقتراب المؤسسي: يقوم هذا الاقتراب على دراسة مختلف الأبنية والأجهزة التي تتكون منها الدولة أي المؤسسات الموجودة فعلا، فهو يولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد القانونية والدستورية كالحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والمؤسسات العسكرية والبيروقراطية والتي تتميز بطابع الاستمرارية والدوام، فهو يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية.

ومن هنا فإن دراسة ظاهرة الفساد وشرحه من هذه الزاوية يبرز ذلك الخلل الذي عرفته الدولة الجزائرية في مرحلة التسعينات والفراغ المؤسساتي الذي من خلاله انعدمت الأجهزة التي تساير وتراقب مختلف القطاعات والشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووصل الأمر إلى أن يتولى جهاز الأمن رئاسة الدولة رغم أن الأعراف تخول الرئاسة لرئيس المجلس الشعبي الوطني، فكانت مؤسسة الجيش هي المهيمنة على دواليب الحكم،مما مكن من تكوين مجموعات ولوبيات تقوم بتبييض الأموال،وهي الجماعات التي كانت تقتات من الأزمة الأمنية، وكانت تمارس الفساد في أعلى المستويات.

وإ ذا كان الاقتراب المؤسسي يرى أن الفساد هو نتاج عدم وضوح العلاقة بين المؤسسات السياسية ودورها أي المسؤوليات الملقاة على عاتقها، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة بعين الاعتبار، فهو في دراسته للفساد يتجاهل السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين، كالطبقات الاجتماعية والقوة السياسية.

3- اقتراب التبعية: شكَّلَ اقتراب التبعية أحد الاقترابات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف والفساد نظرا لعجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت منذ منتصف ستينات القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف بالإضافة إلى عدم قدرة المنظور الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في الأنظمة الرأسمالية والمجتمعات التي خرجت من حقبة الاستعمار قريبا.

ويركز هذا المقترب على علاقة المحيط (الدول المتخلفة) بالمركز (الدول الرأسمالية المتطورة)، حيث تتميز هذه العلاقة بعدم التكافؤ بتعبير سمير أمين، فهناك هيمنة سياسية واقتصادية واضحة من طرف الـ و.م.أ التي تملك 90 بالمئة من كبريات الشركات المتعددة الجنسية، وبين عالم ثالث غارق في الديون والحروب والمجاعة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات لها من القدرات ما يؤهلها للقيام ببناء وتجهيز المنشآت القاعدية الكبرى كالمطارات، السدود، المصانع الكبرى، في ظل عجز الدول النامية التي تفتقد القدرات الكافية للقيام بمثل هذه المشرو عات، فتكون عملية الفساد من خلال تواطؤ المسؤولين الكبار الذين توكل لهم مهمة عقد مثل هذه الصفقات وذلك بقبول عمولات ورشاوى من الطرف الأجنبي مقابل إسناده المشروع، فهناك تحالف عضوي بين النخب الحاكمة في العالم الثالث والشركات العملاقة المدعومة من جانب حكومات الدول الغنية.

كما تفرض المؤسسات المالية الكبرى قيودا على هذه الدول وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، فالتمويل يكون مقابل الفوائد والقيام بالمشروع من طرف المتعامل يكون بتقديم الرشاوى للمسؤولين الكبار وهذا ما ينتج زيادة غير مشروعة في التكاليف وزيادة التبعية للطرف الخارجي.

ومن ثم فإن الفساد السياسي يعد أسلوبا لتعامل الإمبريالية مع دول العالم النامي، وسعيها للحفاظ على ولاء كبار الموظفين ورشوة البرجوازية الوطنية، فالنظام الرأسمالي عمل على فساد تطور المجتمعات النامية وتشويهها والعمل على استمرار التخلف فيها بمساعدة بعض العناصر الوطنية لتكريس هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة وبقاء المجتمعات المتخلفة في تبعية دائمة، كما يرى أنصار هذا الاقتراب أن الفساد تبرره عوامل بنائية تكمن في طبيعة البناء الاجتماعي للدول الانتقالية.

4- اقتراب النخبة أو الصفوة: يعتبر"**سان سيمون**" أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة، إذ نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية، حيث أن الصفوة أو النخبة تعبر بشكل عام عن فئات صغيرة نسبيا، هي في الواقع ذات وضع رفيع في المجتمع وتمارس السلطة والتأثير السياسي وتدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة، وتضم هذه الفئات أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة العسكريين، كما تضم في بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي من أرستقراطية أو البيت الملكي وقادة المؤسسات الاقتصادية، وقد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب المعارضة وممثلي مصالح وطبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات وفئات من رجال الأعمال والفكر.

وما يهمنا في هذا المجال هو الدور الأساسي الذي تلعبه الثقافة السياسية للنخبة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي خاصة في ظل وجود فساد سياسي،فكلما كانت الثقافة السياسية للنخبة تميل إلى العقلانية و التوافق والسلم المدني كلما قلت حظوظ تفشي الفساد السياسي، في حين تبدو الثقافة السياسية للنخبة مهتزة في حالة نقص العقلانية إضافة إلى غلبة الطابع التعارضي على الثقافة السياسية للنخبة.والنخبة نمطان :نخبة مدنية سواء كانوا من رجال الدين أو المثقفين أو البيروقراطيين، والنمط العسكري حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسية في المجتمع، وهذا النمط النخبوي شائع في دول العالم الثالث وبشكل خاص في البلدان الإفريقية، والنمط

العسكري للنخبة يشير إلى الجيش الذي فرض نفسه كبديل للنخبة الحاكمة، فالحكم العسكري يعني تولي نخبة عسكرية مقاليد السلطة أو الهيمنة على الهيئات والمؤسسات الحيوية في الدولة وهكذا فقد أصبح حكم النخبة العسكرية من السمات البارزة في الدول الإفريقية (موريتانيا مثلا) نظرا لشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية باعتبارها شكلا من أشكال التعبير السياسي العنيف المرتبط بالتغيير الحاد، فالنخب الحاكمة تصبح عرضة للسقوط عن طريق الانقلابات العسكرية كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة أو عجزت عن تلبية رغبات التنظيمات الجديدة المنبثقة من الداخل والوافد من الخارج على حد سواء.

وعليه ومن زاوية التحليل للنخب الحاكمة في الجزائر فإن أهم ميزة لهذه النخب هي ممارستها للفساد، وسعيها الدائم للمحافظة على المزايا التي خولها لها الحكم، وكثيرا ما تضحي هذه النخب الحاكمة بمصالح الشعب مقابل الحفاظ على مصالحها وبقائها مدة أطول في الحكم، وترتبط هذه النخب أشد الارتباط بالخارج أكثر من ارتباطها بالشعب، فما يميز النخب التي تحكم الجزائر هو انتهاجها لشتى الأساليب غير المشروعة واتخاذها لطرق وأشكال الفساد السياسي كطريقة للصعود إلى القمة، حيث يظل الفساد نقطة التقاء هذه النخب الحاكمة، فأغلبها جاءت إما عن طريق التزوير أو التحايل على القانون أو الزبائنية أو العشائرية.

ولا يكفي اقتراب النخبة في شرح طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر فقط، والآليات التي تمكنها من الحصول على امتيازات السلطة، وإنما يتيح لنا الفهم الدقيق من خلال ما يعرف بمفهوم دوران النخب وتداوله على السلطة، فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى أو صعود الأفراد ونزولهم، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو عبر القوة والعنف، حيث تظل مسألة انغلاق هذه القلة وعدم انفتاحها على الجماهير الوسيلة الأفضل في استمرارها في نهب الموارد.

5- اقتراب التحديث السياسي: يعرف مقترب التحديث بأنه عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني والاتجاه نحو الانجاز واستخلاص السمات والخصائص التي تتميز بها الدول الصناعية ثم صياغتها على نحو نظري مجرد، بحيث تصبح سمات المجتمع المتخلف، فالتحديث هو عملية التحول الشامل، ينتقل بها المجتمع (مجتمع ما قبل الحداثة) من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث أي نمط التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها والتي تميز الغرب المزدهر ماديا والمستقر سياسيا إلى حد كبير.

وفي هذا الصدد يعتبر المفكر الأمريكي" صاموئيل هنتنغتون أبرز المفكرين الذين قدموا تحليلا مهما لعملية الانحلال والتفسخ السياسي الذي يصيب المجتمعات الانتقالية، فقد اهتم بفهم الظروف التي يمكن أن تؤدي بالدول التي تمر بمرحلة التغير الاقتصادي والاجتماعي الممزق إلى تحقيق الاستقرار السياسي فيها، وتوصل إلى أن أغلب المجتمعات التي يوجد بها مؤسسات تقليدية تكون غير قادرة على التكيف، لذا فقد تؤدي مرحلة التحديث إلى انهيارها بسبب دخول فئات جديدة، مشاركة وبفعل تحلل القيم الموجودة وتبلور قيم جديدة، وحسب "**صاموئيل هنتنغتون** "فإن الفساد ظاهرة عابرة روتينية أثناء انتقال المجتمعات النامية. فالدولة التي تمر بمرحلة التحديث تشهد ظروفا تعبر عن وجود هوة سياسية من مظاهرها عدم الاستقرار والفساد وعدم عدالة التوزيع، هذا

كله بسبب أخطار التحديث، حيث أن المؤسسات تكون غير ملائمة للرد على الطلبات الجديدة الناتجة عن توسع المشاركة السياسية.

من هنا نلاحظ الاتجاه التبريري في شرح ظاهرة الفساد واعتبارها حتمية تمر بها المجتمعات المختلفة في مرحلة تاريخية معينة، فالفساد السياسي حسب هذا الاتجاه له أسبابه وظروفه البيئية، فهو سلوك غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات، فحسب هذا الاتجاه البراغماتي يمكن اعتبار الفساد السياسي على أنه تصرف مقبول مرغوب فيه من قبل طرفين تعجز الطرق الرسمية والأساليب التقليدية عن تحقيق مصالحهما.

وقد أشار "لوسيان باي" للعديد من الأزمات التي تواجه المجتمعات المتخلفة في عملية التحديث، وتتمثل في: أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل. وتجمع أغلب هذه الطروحات على أن هذه الأزمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع في مرحلته الانتقالية، ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية والتحديث عن طريق القضاء عليها والوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية، ويكون واضح الهوية متكاملا داخليا، ويستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع أبعاد المجتمع، ويحقق التوزيع العادل، وتتم الممارسة السياسية فيها على أساس المشاركة الجماهيرية السليمة.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الغرض الأساسي وراء هذا المنظور المتحيز للتحديث هو الإبقاء على الدول النامية متخلفة إلى الأبد. فاعتمادها في تحديث نفسها على النموذج الغربي يربط هذه العملية بما تمنحه إياها المجتمعات الغربية، وبالطبع لا تمنحها إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها لها، فالحداثة كبنية ثقافية وموضوعية ارتبطت بأوضاع تاريخية معينة شهدها العالم العربي، ومن ثم فإن عزل الحداثة ونقلها بعيدا عن بيئتها الغربية لن يتم أو يستقر دون وسيط إيديولوجي فكري، يقوم على النفي والإثبات، نفي ثقافة الذات وإحلالها بثقافة الغير.

نستنتج من كل ما سبق أن دراسة وتفسير وشرح ظاهرة الفساد السياسي تستوجب تعدد الاقترابات المنهجية كاقتراب القانوني و المؤسسي، و اقتراب النخبة واقتراب التحديث السياسي و غيرها. وفي الحقيقة فهي لا توجد نظرية مستقلة بعينها في شرح وتفسير ظاهرة الفساد السياسي، ويجري الحديث في الآونة الأخيرة عن التحضير لتأسيس نظرية خاصة بهذا الموضوع وذلك من خلال المجهودات التي يقوم بها علماء الاقتصاد السياسي بالبحث عن العوامل الكلية والجزئية كعوامل تفسيرية للظاهرة تسمح بفهم علمي دقيق لنمو وانتشار الفساد، في جميع المستويات السياسية والإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتعرف على العوامل التاريخية والخارجية. و من تم الاعتماد على منهج الاقتصاد السياسي في تفسير ظاهرة الاقتصاد السياسي انطلاقا من أن الفساد لا ينمو بصفة عشوائية أو عفوية، و لكن وفق حسابات دقيقة في إطار صراع المصالح و تحقيق الأرباح بأقل التكاليف بالنسبة للسياسيين و البيروقراطيين.

رابعا: آثار الفساد

1- الآثار الإيجابية للفساد

أ- الآثار السياسية: أوضحت العديد من الدراسات الغربية أن هناك آثار سياسية إيجابية تتمثل في:

1-يلعب الفساد دورا في الحفاظ على الاستقرار السياسي، ولا سيما خلال فترات التحول السياسي، الذي يصاحبه ارتفاع في معدلات المشاركة دون زيادة في قوة المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث العنف السياسي، و هنا يكون الفساد أفضل من العنف.

2-ولأنه يقود إلى تحقيق الشرعية للنظام، و التي قد لا تتحقق في ظل سيطرة العنف، فإن الفساد السياسي يظل الأداة الملائمة و السلمية لحل النزاعات و آلية لتسيير و إدارة الأزمات.

3-عادة ما يكون الاستقرار السياسي نتيجة لتوازن في البحث عن الريع بين مختلف جماعات المصالح الأكثر تنظيما، والتي تتنافس على مراقبة التحولات في الموارد التي تقع تحت الجماعات الضعيفة والأقل تنظيما، ومن ثم فإن النظام السياسي في مواجهته للمعارضة، يكون عرض الريع أو توزيعه بين مختلف الجماعات الأداة الكفيلة لحفظ الاستقرار.

4-تشجيع العمل السياسي، و إعطاء دينامية للمجتمع المدني، باعتبار أن تمويل الأحزاب بطرق غير مشروعة ولا سيما في الحملات الانتخابية من شأنه تقوية فرص نجاحها في الانتخابات، ويساعدها على تجاوز الصعوبات المالية.

5-يساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية، حيث يحقق التكامل النخبوي، خاصة عن طريق تضييق الفجوة بين النخب المختلفة، بين تلك التي تعتمد على الثروة و تلك التي تستند إلى السلطة .و من الأمثلة على ذلك :ما حدث من استيعاب النخب الاستقلالية العسكرية في أمريكا الوسطى في الطبقة الرأسمالية.

6-رفع أداء الأجهزة البيروقراطية، و يكون أداة لتسهيل العمل البيروقراطي، ولا سيما في الإدارات الضخمة .كما يجلب لها موارد إضافية من شأنها أن تستغل بطريقة عقلانية في استثمارات وطنية. كما يمثل الفساد، موردا للموظف الذي يتقاضى أجرا لا يناسب مع وضعه المعيشي، ويكون حافزا له، يدفعه للعمل و السرعة في الإنجاز وبالتالي يعتقد الكثير من أن دفع الرشوة حل ناجع لتسريع الإجراءات الإدارية.

ب- الآثار الاقتصادية: يحقق الفساد السياسي مزايا اقتصادية، تتلخص فيما يلي:

1-في جو اقتصاد تحكمه قوانين و نظم المنافسة، وسياسات اقتصادية في إطار تدخل الدولة، فإن ذلك يشكل في العادة عوائق أمام القطاع الخاص الذي يبحث عن خدمة الجمهور، ومن تم يكون الفساد والاقتصاد الموازي الوسيلة الملائمة لإزالة الحواجز التي تضعها الدولة.

2-يتفق العديد من الكتاب على أن الفساد يعتبر وسيلة ناجعة لتجاوز الإجراءات الطويلة المملة، والأنظمة القانونية غير الفعالة، الأمر الذي يوجد تبريرا مشروعا لاستخدام الشركات للرشوة.

3-يوفر الفساد مصدرا بديلا لرأس المال، حيث يشغل الساسة والبيروقراطيون من خلال مناصبهم رأس المال المتاح لتأسيس مشاريعهم الخاصة و التي توفر المزيد من فرص الشغل.

4-يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسيات يهمها دفع الرشاوى والعمولات لكسب الصفقات المربحة من جهة، و من جهة ثانية فإن الفساد يسمح باختيار المتعامل الكفء سواء الداخلي أو الخارجي لإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

ج- الآثار الاجتماعية:

ينظر بعض الكتاب إلى ظاهرة الفساد كعامل مهم في الترقية الاجتماعية، إذ أنه يسمح بإدماج بعض الجماعات المهمشة في النظام السياسي، وبالتالي التقليل من هامش مناوراتها، وهناك أمثلة كثيرة تؤكد ذلك، كإدماج المستوطنين في الكيان الصهيوني من المهاجرين عن طريق الفساد، ومن ثمة يعد الفساد وسيلة لتحقيق الاندماج بين مختلف الشرائح الاجتماعية المتضررة عادة من عمليات التحول السياسي والاقتصادي.

كما يضمن الفساد بعض المكاسب الشخصية الظرفية للفئات اجتماعية وقطاعات وظيفية في الدولة، ومنه إمكانية تقليص التفاوت الكبير في توزيع الثروة و الدخل، و ترقية بعض الفئات المهمشة.

إذ يعد الفساد عاملا لتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة لما يتضرر المجتمع من بعض السياسات الحكومية المجحفة، فيتحول الفساد إلى أداة للحد من آثار تلك السياسات، ولا سيما في الحالة التي يكون فيها المجتمع مقصيا من عمليات صنع القرارات السياسية. وتسمح الزبائنية و المحاباة و المحسوبية، بمشاركة الأفراد في العملية السياسية، ومن ثم تسمح بارتقائهم في المجتمع، خاصة في الدول التي تفرض شروطا كبيرة في الترشح للانتخابات مثلا.

في الأخير فإن هذه الآراء المتعددة تتفق على أن للفساد دور و وظيفة يؤديها، و بمجرد تحقيق تلك الغايات فإنه يتقلص حتميا مع الزمن.

2- الآثار السلبية للفساد السياسي

أ- الآثار السياسية (تهديد التنمية السياسية):يشكل الفساد السياسي خطرا حقيقيا على لتنمية السياسية، بالنظر لآثاره المباشرة على مختلف جوانبها، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1-إضعاف مشروعية النظام السياسي، و يمثل سببا مباشرا لأزمة المشروعية، لكونه يؤدي في الغالب إلى فقدان الثقة من طرف المحكومين في الحكام الفاسدين بعد أن ارتبطت ممارستهم السياسية بالفساد قولا وعملا.

2-إذا كان الاستقرار يبدو للنخبة الحاكمة مستمرا في ظل فساد نسقي، فإن هذا الاستقرار يكون هشا، و هذا ما ذهب إليه بعض الباحثين حيث يرون أن الفساد يعد أحد الأسباب المباشرة لعدم الاستقرار، فمثلا أدى الفساد إلى اللااستقرار الحكومي في العديد من الدول بسبب فضائح الفساد في أمريكا في بداية السبعينات

واستقالة العديد من الرؤساء الأمريكيين، ولدينا أيضا مثال إيطاليا التي عرفت سقوط حكومة تلو الأخرى في السنوات الماضية.

3- يظهر عدم الاستقرار أيضا من خلال الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية التي تندلع بفعل تنامي الفساد السياسي، و يستعمل العنف الرسمي لمواجهتها، وعادة ما يتم رشوة النخب المحتجين للعودة إلى الاستقرار، غير أنه يكون استقرارا مؤقتا لأن الدوائر التي تستفيد من الفساد تكون ضيقة تتقاسم فيما بينها ثماره.

4-تقليص المشاركة السياسية، كما أنه يصيب المنافسة الحرة بهدف هدم فعالية وموضوعية المشاركة الشعبية، وتحويل المنافسة والمشاركة كقيمتين وعنصرين مهمين في المسار الديمقراطي. تحويلهما عن أهدافهما و جعلهما في خدمة فئة لا يهمها إلا تحقيق مصالحها على حساب الأغلبية. هذا ما يقود إلى إقامة روابط غير مشروعة بين الثروة والسلطة، عوض ممارسة تأثير/نفوذ مشروع بين الوسط السياسي والاقتصادي .مما يفقد دور المواطن في المجتمع و لا تعود له أية مساهمة في صنع القرار السياسي.

5-إضعاف المؤسسات السياسية التي تقوم بوضع الحدود بين الدولة والمجتمع، بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، بين السياسة والاقتصاد، ولاسيما إضعاف الأحزاب السياسية والنظام الجمعوي بعد أن تتحول إلى مؤسسات غير قادرة على تلبية طلبات الرأي العام بسبب فسادها من الداخل.

ب- الآثار الاقتصادية (تهديد التنمية الاقتصادية): يبرز التأثير السلبي لظاهرة الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية من خلال التأثيرات غير الملائمة للظاهرة على كل من:

1-الاستثمار :يضعف الفساد الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم، كما أن تكاليف دفع الرشاوى تعد باهظة.لأن تكلفة البحث عن هؤلاء الذين تتم رشوتهم ينبغي أن تضاف إلى تكلفة المفاوضات لدفع الرشاوى، إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشاوى. هذا ما يعرقل المشاريع الاستثمارية الوطنية أو الأجنبية، إذ كشفت مجموعة من الدراسات الميدانية أن الفساد يخفض الاستثمار الخاص ومن تم يعيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة.

2-الإيرادات العامة :يقلل الفساد من الإيرادات العامة و يزيد من الإنفاق الحكومي، لأنه يشجع على التهرب الضريبي، و تسرب رؤوس الأموال نظرا للتسهيلات التي يستفيد منها بعض رجال الأعمال.

3-يشوه الفساد الدور التوزيعي للدولة،في ظل الفساد يميل المسؤولين الحكوميين للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا للربح من خلال الرشاوى.

جـ- الآثار الاجتماعية (تهديد الاستقرار الاجتماعي):

1-يرتبط تحقيق الاستقرار الاجتماعي بمدى تحقق النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الفساد يؤثر مباشرة في العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين. حيث يزيد من حدة التفاوت و يرفع نسبة الفقر في المجتمع.

2-من جهة أخرى يضر الفساد السياسي بمبدأ مهم في التنمية السياسية ألا وهو المساواة من حيث المواطنة، إذ أنه يسمح بالتعدي على حقوق المواطنين في الدولة، وعدم المساواة بينهم أمام القانون، وإعطاء معايير الشخصية، العائلية والقبلية الأولوية على معايير الانجاز في التوظيف أو المشاركة السياسية. و منه فإن الفساد يؤثر سلبا على الاستقرار في المجتمع، خاصة و أن أزمة المواطنة تتغذى من عدم الاستقرار من جهة، والاغتراب من جهة ثانية.

3-يهدد الفساد القيم الأخلاقية والمجتمعية، إذ يسمح بانتشار السلوكات المنحرفة ويشجع على بروز ثقافة الفساد في المجتمع ككل، حيث تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح و القواعد التي اغتنوا بسببها.

4-يدفع الفساد إلى التشكيك في فعالية وسيادة دولة القانون، وفي فقدان الثقة والأمانة إلى جانب ترسيخ طبائع فاسدة.